بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0515 بالتوقيت العالمي) 5 مارس 2024

مؤشر مدراء المشتريات ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

أزمة العملة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة حدة الانكماش في الاقتصاد غير المنتج للنفط في مصر

النتائج الأساسية:

أكبر معدل لانخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة منذ أوائل عام 2023

نقص العملة الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع سريع في تكاليف المشتريات

تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات يصل إلى أعلى مستوياته منذ 13 شهراً

انكمش النشاط التجاري في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر بأكبر معدل خلال ما يزيد قليلاً عن عام في شهر فبراير، مدفوعًا بتفاقم أزمة النقد الأجنبي والانخفاض الحاد في مبيعات العملاء. وفقًا لأحدث بيانات دراسة مدراء المشتريات الصادرة عن S&P Global، فقد شهد عدد متزايد من الشركات زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث أدى الانخفاض الملحوظ في حجم الشحن في قناة السويس إلى تفاقم نقص العملة الأجنبية. وتدهور الطلب والإنتاج والتوظيف بدرجات أكبر، في حين ارتفعت أسعار الإنتاج بأسرع وتيرة منذ بداية عام 2023.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (®PMI) في مصر التابع لـ S&P Global- بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - سجل انخفاضاً من 48.1 نقطة في شهر يناير إلى 47.1 نقطة في شهر فبراير، مشيراً إلى تدهور قوي في أحوال القطاع غير المنتج للنفط. وكانت القراءة الأخيرة هي الأدنى منذ 11 شهراً وأضعف من متوسط الدراسة على المدى الطويل.

وأشارت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط إلى تدهور حجم الطلب في شهر فبراير، حيث انخفضت الطلبات الجديدة بأسرع معدل منذ شهر مارس 2023، وتراجع أداء المبيعات المحلية بشكل خاص نتيجة تزايد ضغوط الأسعار والمشكلات المتعلقة بالعرض. وكانت معدلات الطلب ضعيفة في جميع القطاعات الخاضعة للدراسة، وشهدت شركات الجملة والتجزئة أكبر انخفاض.

في الوقت نفسه، تسارع تضخم التكاليف إلى أعلى مستوياته منذ 13 شهراً في ظل تقارير تفيد بأن الانخفاض الحاد في تجارة قناة السويس بسبب تعطل الشحن في البحر الأحمر أدى إلى تفاقم نقص الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى. وأدت الزيادات اللاحقة في أسعار الواردات إلى زيادة كبيرة في تكاليف المشتريات، حيث أفاد أكثر من ثلث الشركات التي شملتها الدراسة بحدوث ارتفاع منذ شهر يناير. كما ساهم انقطاع الشحن أيضاً في إطالة مُدد تسليم الموردين بشكل كبير منذ شهر يونيو 2022.

لجأت الشركات بشكل عام إلى تمرير تكاليف المشتريات المرتفعة إلى عملائها، مما أدى إلى ارتفاع سريع في أسعار البيع كان أيضاً هو الأعلى خلال 13 شهراً. كما لوحظت ضغوط تضخمية مرتفعة فيما يتعلق بالأجور، حيث قامت كثير من الشركات بزيادة الرواتب بسبب أزمة تكاليف المعيشة. وسجل تضخم الرواتب أيضاً أعلى مستوياته منذ شهر يناير الماضي، وإن كان معتدلاً بشكل عام.

في ظل تدهور معدلات الطلب، خفضت الشركات مستويات إنتاجها بشكل متسارع في شهر فبراير. وفي الواقع، كانت وتيرة الانكماش هي الأكثر حدة خلال ما يزيد قليلاً عن عام، حيث أشارت تعليقات الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن تعطل الشحن وضعف السياحة بسبب الحرب بين إسرائيل وغزة قد أثر أيضاً على النشاط التجاري.

مؤشر مدراء المشتريات ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

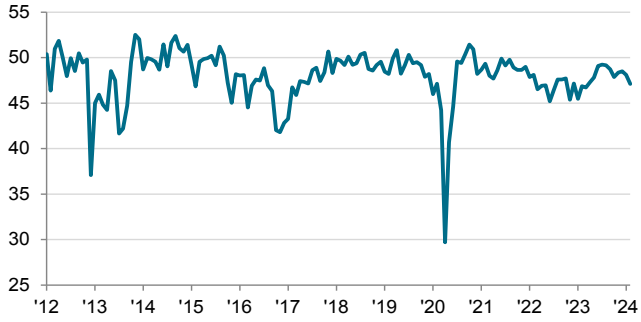

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 فبراير 2024.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلًا:

"يبدو أن الاقتصاد غير المنتج للنفط في مصر يعاني بشكل ملحوظ في شهر فبراير، حيث وجد نفسه عالقًا في خضم الأزمة الإقليمية الأوسع. ووفقًا لتقارير حكومية، فقد أدى انقطاع الشحن في البحر الأحمر إلى انخفاض إيرادات قناة السويس إلى النصف تقريبًا حتى الآن في عام 2024، وهو ما أشارت بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر فبراير إلى أنه كان له تأثير كبير على تدفقات العملات الأجنبية وضغوط التضخم.

"وجدير بالذكر أن أكثر من ثلث الشركات التي شملتها الدراسة شهدت زيادة في تكاليف الشراء خلال الشهر، حيث ربطت معظم التعليقات ذلك بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق غير الرسمية. وصل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات إلى أعلى مستوياته منذ 13 شهراً، مما زاد الضغوط على القدرة الشرائية للعملاء.

"كان انخفاض المبيعات الناتج عن ذلك هو الأسرع منذ شهر مارس الماضي، في حين تقلص النشاط بشكل متسارع أيضاً. وتشير التقارير الواردة من بعض الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن النشاط السياحي يعاني أيضاً بسبب الحرب بين إسرائيل وغزة، وأن المورّدين المحليين واجهوا عقبات بسبب انقطاع الشحن.

"على الرغم من انخفاض معدل التضخم الرئيسي في مصر ثماني نقاط مئوية خلال الأشهر الأربعة الماضية، تشير أحدث النتائج إلى أنه قد يتسارع من جديد في المستقبل القريب، وهو ما يبدو من المرجح أن يطيل أمد الانكماش ويُضعف من ثقة الشركات. والواقع أن توقعات الشركات للعام المقبل ظلت معتدلة، في حين يشير الانخفاض المتسارع في تشغيل العمالة والمشتريات إلى أنها تخطط لخفضٍ طويل الأمد في الإنتاج."

PMI® by S&P Global

S&P Global 2024 ©

وأدى انخفاض متطلبات الإنتاج إلى انخفاض نشاط الشراء بأكبر معدل في خمسة أشهر مع استمرار الشركات في تجنب الاحتفاظ بالمخزون الزائد.

وبالمثل، انخفض نشاط التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في منتصف الربع الأول، حيث أشارت أحدث البيانات إلى انخفاض متواضع في أعداد القوى العاملة كان هو الأسرع منذ شهر أكتوبر الماضي. وأشارت الشركات إلى وجود تسريح للعمالة وعدم استبدال الموظفين الذين تركوا وظائفهم.

أما من حيث التوقعات المستقبلية، فقد قدمت الشركات توقعات ضعيفة نسبيًا للنشاط التجاري خلال الأشهر الـ 12 المقبلة في شهر فبراير، في ظل توقعات بأن الظروف الاقتصادية ستظل صعبة في المستقبل المنظور. ومع ذلك، تحسنت درجة الثقة بشكل طفيف مقارنة بشهر يناير، وكانت متوافقة بشكل عام مع المتوسط الذي شهدناه خلال عام 2023 ككل.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

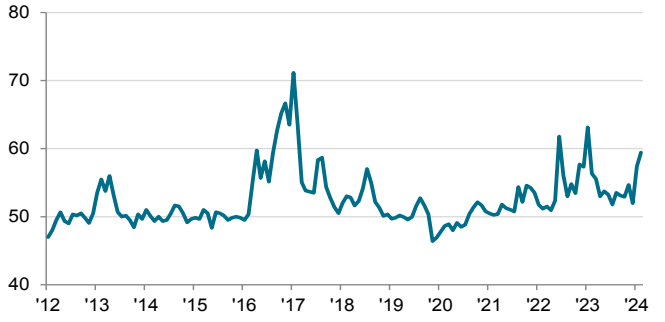

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 447030 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (®PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI® by S&P Global

S&P Global 2024 ©